تقييم حالة

خليج ما بعد الحرب على إيران:

إشكاليات التعاون والتنافس والأمن الإقليمي

دعاء سويدان

مقدمة

أعادت الحرب الأميركية – الإسرائيلية على إيران في فبراير 2026، وما خلّفته من تداعيات على المنطقة والعالم، إحياء الكثير من الأسئلة حول واقع دول الخليج ومستقبلها، سواء ربطًا بالعلاقات في ما بينها، أو نظرتها إلى نفسها وبعضها إلى بعض وإلى الجيران والحلفاء والخصوم على السواء، أو حتى بمسارات التعاون

والصراع التي سلكتها على مرّ عقود، والإشكاليات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي رافقت تلك المسارات وظلّلتها. وإذ تشترك معظم الدول الخليجية، اليوم، في مواجهة تهديد متعدّد الأبعاد أفرزته ما بات البعض يصطلح على تسميتها بـ"حرب الخليج الثالثة"، تعلو أصوات متعدّدة، على خلفية ذلك، بالدعوة إلى تعزيز التنسيق والتعاون والتكامل في ما بين هذه البلدان، وإرسائها سياسة مشتركة تشمل مصادر "الاعتماد" العسكرية والأمنية لديها، وكيفية حماية نفسها في ظلّ المعادلات الجديدة التي ستفرزها المواجهة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، وتقريرها وجهة جماعية لآلية التعامل مع "إيران الجديدة".

والواقع أن تلك الدعوات ليست جديدة؛ إذ كلّما تعرّضت المنطقة لهزّات أو اضطرابات، كانت تعود المطالبات بردم الخلافات بين دول "مجلس التعاون الخليجي"، وتنشيط هذه الهيئة وتطويرها حتى تستطيع أداء دورها في "تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات" وفق ما ينصّ عليه النظام الأساسي للمجلس. إلّا أن كلّ المطالبات السابقة لم تفلح في الوصول إلى غايتها، وهو ما يمكن تفسيره باختلال الأسس التي قام عليها هذا المنتدى أصلًا وهشاشتها، وعمق الخلافات التي تفرّق أطرافه، وكثرة المنازعات والمنافسات في ما بينها. وعلى الرغم من أن ما تواجهه البلدان الخليجية اليوم من تحدّيات يُنظر بوصفه غير مسبوق، فإن "النموذج الخليجي" – إن صحّ الحديث عن نموذج فعلًا – يبدو، إلى الآن، عاجزًا عن إيجاد معالجات لها، الأمر الذي سيؤدّي، على الأرجح، إلى تعمّق حالة الافتراق في السياسات الخارجية، وربّما الداخلية أيضًا.

لكن، هل سيعني ذلك الافتراق تهيئة الأرضية أمام انخراط دول الخليج، أو بعضها على الأقلّ، في بناء نموذج جديد للمنطقة، يكون أكثر تواؤمًا مع حاجات شعوبها، وأقلّ اعتمادًا على الخارج، وأقرب إلى توليد التوافق منه إلى إفراز الخلافات؟ ربّما تؤدّي نتائج الحرب على إيران – إذا ما فشلت الولايات المتحدة في ركْسها إلى خسارة للأخيرة - إلى شقّ طريق تغيير كبير، وإن بطيء، تجد معه الأطراف كافة نفسها مضطرّة إلى تكييف نفسها وسياساتها مع الواقع الجديد؛ وهذا ما يبدو أن أعضاء داخل "مجلس التعاون" بدأوا يتنبّهون إليه ويتصرّفون على أساسه. إلّا أن أيّ تحوّل جسيم في "البارادايم" القائم يبقى رهنًا بما ستؤول إليه الاستراتيجية السعودية، بوصف المملكة "العمود الفقري" للمجلس - وفق ما يوصّفها به رئيس الوزراء القطري الأسبق، حمد بن جاسم آل ثاني -، الأمر الذي لا يَظهر محسومًا إلى الآن.

على أيّ حال، يمكن الحديث عن خمسة عناوين رئيسة ستكون دول الخليج معنيّة، في مرحلة ما بعد الحرب، بالتعامل معها: العلاقة بالولايات المتحدة وإسرائيل، العلاقة بإيران، علاقة دول المجلس بعضها ببعض، مصير النموذج الأمني – الاقتصادي الذي قامت عليه تلك الدول، والأوضاع السياسية داخل كلّ منها. وعلى الرغم من أن حشد إجابات من الآن عن تلك الأسئلة لا يبدو متاحًا، فإن هذه الورقة ستحاول استشراف ما يمكن أن تتّجه إليه الأمور في المستقبلَين القريب والبعيد، وذلك في ضوء التجارب التاريخية والمعطيات العملية.

عودة إلى التاريخ

منذ أواخر ستينيات القرن الماضي، ومع بدء تتالي المؤشرات على نيّة بريطانيا، الإمبراطورية الآفلة آنذاك، الانسحاب من منطقة غرب آسيا، طفِق الملوك والأمراء الحاكمون في الخليج في البحث عن صيغة يمكنها سدّ الفراغ الذي سيخلّفه هذا الانسحاب، إن لم يكن منعه من الأصل. بلغ الأمر بحكومتَي دبي وأبو ظبي، وقتذاك، أن عرضتا على بريطانيا تغطية تكاليف وجودها العسكري في المنطقة، وتخفيف الأعباء المتنامية على خزانتها بفعل الإنفاق على المستعمرات والقواعد، في حين جاهر الملك فيصل بن عبد العزيز بمعارضته الخروج البريطاني، مبديًا هواجسه من أن تخلو الساحة تمامًا، والحال تلك، للعراق "البعثي" أو إيران "الشاهنشاهية" [1].

ومع رفض بريطانيا العروض الخليجية – لأسباب متعدّدة جعلت إدامة هذه الحقبة من الاستعمار المباشر مستعصية -، بدأ البريطانيون التنسيق مع ورثائهم الصاعدين حينها، أي الأميركيين، حول كيفية ترتيب "البيت الخليجي" قبل رفع يدها عنه. على خلفية ذلك، سعى وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، جورنوي روبرتس، لتسويق مقترح بإقامة منظّمة دفاع مشترك بين كلّ من السعودية والكويت وإيران. لكن المقترح البريطاني لم يلقَ تجاوبًا لدى الأطراف الذين عُرض إليهم، كلّ لأسبابه؛ إذ رفضته إيران بعدما رأت أنها الأوْلى بملء الفراغ الأمني، ونبذته الكويت لقوّة تأثير المدّ القومي العربي في أوساط مواطنيها، وعارضته السعودية التي كان يحرّكها طموح إلى تزعّم العالم العربي، وافترضت بالتالي أن هذا الترتيب لا يناسب تطلّعاتها [2].

---

[1] محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية–الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة *(1971–2018)* (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، 45.

[2] المسفر، العلاقات الخليجية–الخليجية، المصدر السابق

في إثر فشل المقترح البريطاني، بدأ العمل على صيغ أخرى بديلة أكثر تواضعًا، من بينها مقترح لتكوين اتّحاد يضمّ إمارات الساحل المتصالح السبع (التي تكوّنت منها دولة الإمارات لاحقًا)، إضافة إلى قطر والبحرين. وعلى الرغم من أن هذا الاتحاد أبصر النور فعلًا في 27 شباط/ فبراير 1968، فإن الخلافات سرعان ما دبّت في أوصاله مع محاولة وضع مسودة دستور للكيان الوليد، حيث افترق الأطراف على كلّ شيء تقريبًا، من سلطات الحكومة الاتحادية إلى نسبة التمثيل في المجلس الوطني الاتحادي إلى مقرّ العاصمة ومبدأ التصويت والمناصب الوزارية... إلخ. وإذ حاولت كلّ من الكويت والسعودية التوسّط لتسهيل تجاوز تلك الخلافات، فإن كلًّا منهما كانت تحرّكها رغبة دفينة تتعارض والغاية المشار إليها؛ إذ خشيت المملكة قيام اتحاد بدستور مكتوب وبرلمان منتخَب وفق النموذج الكويتي، كما توجّست احتمال ارتباطه بسلطنة عُمان، وأرادت بالتالي الاقتصار على كيان هشّ تستطيع التحكّم في شؤونه. وأمّا الكويت، فرأت في "الاتحاد التُساعي" فرصة لاكتساب حليف قوي في مواجهة كلّ من السعودية والعراق، اللذَين كانت مشاكلها معهما قد بدأت مبكرًا.

مع تعثّر هذا المشروع، بدأت بريطانيا، التي كانت غرست مبكرًا بذور التبعية الأمنية والاقتصادية في الخليج، الدفع نحو استقلال كلّ من البحرين وقطر وتوقيع معاهدتَي صداقة معهما، في وقت أبلغت فيه حكام إمارات الساحل السبع بأنها تؤيّد قيام اتحاد سباعي في ما بينها، واعدةً إيّاهم بالاعتراف بحكومة الاتحاد العتيد، وإبرام معاهدة صداقة مماثلة معه أيضًا. وذلك ما كان فعلًا؛ إذ أُعلنت كلّ من قطر والبحرين والإمارات (التي تكوّنت وقتذاك من اتّحاد ستّ إمارات، ومن ثمّ سبع، مع انضمام

رأس الخيمة إليها في العام الموالي)، في عام 1971، استقلالها وتوقيعها اتّفاقيات مع بريطانيا مدّتها 10 سنوات، في حين ظلّت الاتفاقية المعقودة بين البريطانيين والعُمانيين عام 1951 سارية، وحافظت الكويت، التي ظلّت بمنزلة "محمية بريطانية" حتى إعلان استقلالها عام 1961، على علاقة متينة بالمملكة المتحدة تعود جذورها إلى أواخر القرن التاسع عشر، ولم يطرأ تغيير على وضع السعودية التي كانت استعانت بالمال والسلاح البريطانيَين في حربها مع العثمانيين والقبائل الموالية لهم.

هكذا، غادرت بريطانيا المنطقة، مخلّفةً وراءها كيانات وليدة هشّة، كانت ملامح اتّكاليّتها الأمنية بدأت في الظهور منذ أواخر القرن التاسع عشر، وذلك عندما دخل شيوخ "ساحل القراصنة" في "اتفاقيات انفرادية" مع البريطانيين، غرضها منع أيّ طرف غير الأخيرين من اكتساب نفوذ في مناطقهم، بأيّة صورة من الصور (سواءً كان بيعًا لأراضٍ أو تأجيرًا أو رهنًا لها أو تنازًلا عنها). وأمّا السعودية فظهرت، من جهتها، طرفًا قلقًا وطامعًا في السيطرة على جيرانه في الوقت نفسه، في حين برزت الكويت بوصفها تجربة متمايزة كونها فتحت الباب منذ الستينيات أمام ولادة دستور مكتوب وبرلمان منتخَب وإعلام حيوي، من دون أن يؤثّر هذا الوضع في إدمانها، هي الأخرى، الحماية الخارجية. وبالنسبة إلى عُمان، فقد أتاح لها توفّرها على مجموعة خصائص مختلفة عن ما لدى جيرانها، من بينها العزلة الجغرافية والتواصل التجاري والثقافي مع حضارات متعدّدة، سلوك طريق أكثر استقلالية، من دون أن تقطع تمامًا مع نهج "التابعية".

أمّا على المستوى الاقتصادي، فقد تكوّنت، مذّاك، معالم "النموذج" الذي سيظلّ حاكمًا لاقتصادات دول الخليج، وإن مع تطورّات وتغييرات لاحقة لن تمسّ بجوهر المنطق الذي أرسته بريطانيا قبل انسحابها، وجاءت الولايات المتحدة مِن بَعدها لترسّخه. والمنطق هذا، إنما يقوم على استبدال الهيمنة غير المباشرة بالاستعمار المباشر، وذلك من خلال التحكّم في الثروة التي ازدادت، منذ اكتشافها، الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة أضعافًا مضاعفة. وإذ تجلّت مظاهر تلك الهيمنة في جوانب كثيرة، فقد كان من بين أبرزها، تشجيع العمالة الأجنبية، توجيه عائدات النفط نحو تنمية خدماتية واستهلاكية غير إنتاجية، والدفع نحو تدويرها باستثمارات أجنبية تصبّ في مصلحة الأطراف الغربية، فضلًا عن تركيز الجزء الأكبر من المشتريات التي تتمّ بوساطتها في سوق السلاح والخبرات الملازمة له.

هذا هو "النموذج" الذي لا غرو في القول إن انطلاقه وتعزّزه مع تضاعف أسعار النفط أربع مرّات عام 1973، أدّى إلى زعزعة التوازنات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية للمجتمعات العربية كافة؛ إذ مع اتّساع مصادر ثروة الممالك والإمارات اتّساعًا ضخمًا، انزاحت عوامل القوة السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم نحو الخليج، وبات اكتساب الثروات المادية والنجاح في عالم السياسة مرتبطَين بإقامة علاقة وثيقة بالعائلات الحاكمة في الدول النفطية، في حين تضاعفت مطامح الدول الغربية إلى وضع اليد على المنطقة والتحكّم في مصيرها [3]. وفي حين تجمّع المصدّرون النفطيون في الجزيرة العربية، عام 1980، في نادٍ للأغنياء، هو "مجلس

[3] جورج قرم، الفكر والسياسة في العالم العربي: السياقات السياسية والإشكاليات من القرن التاسع عشر حتى القرن الحادي والعشرين، ترجمة المؤلف، مراجعة رلى ذبيان، ط. 1 (بيروت: دار الفارابي، 2018)، ص. 47.

التعاون الخليجي"، كانت البلدان العربية الأخرى، سواءً منها المتمتّعة بمخزون من النفط أو تلك التي تحوز ثروات طاقوية أكثر تواضعًا، تزداد فقرًا، وهو ما ينطبق على كلّ من الجزائر وليبيا والعراق، إضافة إلى مصر والسودان واليمن وسوريا. وأمّا أبناء هذه البلدان، فكانت أعداد كبيرة منهم تتحوّل إلى الهجرة إلى دول الجزيرة - حيث ازدهر الاقتصاد الريعي المؤسَّس على الإتجار بالمواد الأولية في مقابل المنتجات المصنَّعة -، وهو ما أدّى إلى اختفاء شرائح واسعة من النخب المحلّية ومن الطبقة الوسطى، وساهم بالتالي في إطالة عمر الأنظمة الحاكمة.

وإذ استمرّت هذه الفجوة الطبقية في النموّ طيلة العقود الماضية، بفعل عوامل سياسية واقتصادية – داخلية وخارجية -، فهي أدّت إلى نشوء نوع من التنميط المتبادل والتفسير الجوهراني، اللذَين من شأنهما – عن قصد أو من دونه – حجب حقيقة المعضلة المتمثّلة بالطفيلية الأمنية والاقتصادية، وبطلب النفوذ بشتّى الوسائل المشروعة وغير المشروعة، ولو كانت إحلال البؤس في أقطار متعدّدة من العالم العربي، ومدَّ جذور التعاون مع إسرائيل. هذا ما يفسّر المحاولات التي سُجّلت في أثناء الحرب على إيران وما تخلّلها من هجمات إيرانية على المصالح الأميركية في دول الخليج، لصنع مظلومية خليجية على قاعدة أن الآخرين "يكرهون نموذجنا الناجح ويحسدوننا على معيشتنا الراغدة"، أو أن ثمّة "أزمة ثقافة واسعة" تجعل "جيوبًا وتيارات" في العالم العربي، وحتى "البعض" من الخليجيين، يرفعون صوتهم

بـ"التبرير أو حتى التأييد لهجمات طهران"، ويعيدون "تفسير الوقائع وفق قوالب جاهزة ونظريات مؤامرة عن التوسع والتصفية وغيرها من مسوّغات الاعتداء" [4].

وربطًا بتلك "المظلومية" المفترضة نفسها، يُعاد، عند كلّ أزمة، الحديث عن "هوية خليجية" يتمّ استهدافها من جانب "جبهات موازية فكرية وثقافية"، وفق "ثقافة مسبقة"، "شُحنت طويلًا بخطابات وتصوّرات تحريضية"؛ وهذا ما "ليس جديداً على الذاكرة العربية"، بحسب أصحاب ذلك الرأي، إذ كان "بُرّر احتلال صدام حسين للكويت عام 1990 بخطابات مشابهة، تعيد تعريف العدوان على الخليجيين باعتباره «توازنًا» مع العدو!". على أن الحديث عن "هوية ثقافية خليجية" يبدو مغالطًا إلى حدّ كبير؛ إذ يعتقد الكثير من الباحثين والأكاديميين أنه ليست ثمّة "سمات ثقافية خاصة تميّز" دول الخليج عن المحيط العربي، في حين أن "العلاقة بين مجتمعات هذه الدول ومياه الخليج تخصّ شريحة محدّدة على الساحل الغربي"، وما يجمعها من "مشتركات ثقافية ولغوية وتاريخية يمتدّ ليشمل بقية العرب"، ولا سيما اليمن والعراق[5]. وحتى على المستوى السياسي، فإن ما يفرّق تلك الدول يكاد يكون أكثر كثيرًا ممّا يجمعها، واشتغالها بعضها ضدّ بعض يكاد يفوق معاركها ضدّ من يُفترض – بحسب الفلسفة التي تُقدَّم لاجتماعها – أن يكونوا أعداءها المشتركين.

---

[4] عبد الرحمن الراشد، «لماذا يدافعون عن إيران؟»، الشرق الأوسط، 4 حزيران/يونيو 2026، تمّ الاسترجاع من: https://aawsat.com/الرأي/5254172-لماذا-يدافعون-عن-إيران.

[5] بدر الإبراهيم، "عن النسخة الخليجية من سؤال "لماذا يكرهوننا؟"، الأخبار، 30 آذار/مارس 2026، تمّ الاسترجاع من: https://www.al-akhbar.com/NewspaperArticles/topics-opinions/886012/عن-النسخة-الخليجية-من-سؤال--لماذا-يكرهوننا.

من هنا، يمكن القول إن ثمّة واقعًا سياسيًا في الخليج تكوّن تدريجًا عبر عقود، وكان للعامل الخارجي حضور رئيس فيه على طول الخطّ، ومثّل سببًا رئيسًا في تعميق الشقاق في العالم العربي، وفي استعداء جيران هذا الأخير، وفي تعبيد طريق الهيمنة الغربية عليه أيضًا.

مشيخات الخليج والحماية الخارجية

ليست بدايات الوجود الأجنبي، وتحديدًا الأميركي، في منطقة الخليج عائدةً إلى ما عُرفت باسم "حرب الناقلات"، التي تسبّبت، بحسب ما يذهب إليه بعض الكتّاب السعوديين، في جلب "التدخّل البحري الخارجي" والتأسيس "لوجود عسكري دائم في الخليج". تاريخيًا، كانت بريطانيا، التي تعدّ "صانعة وراعية للمشيخات في الخليج، وهي من ساهم في إرساء أنظمة أوليغارشية من خارج حركة التاريخ" – وفق تعبير الكاتب والباحث فؤاد إبراهيم -، تسيطر بأسطولها، إلى ما قبل عقود، على البحر الأحمر والخليج؛ لا بل إنها ناقشت، في خضمّ الحرب العالمية الثانية، مسألة إدخال قواتها إلى المراكز الاستراتيجية الهامّة في السعودية، وكانت لتقوم بذلك لولا أنها حسبت حساب الولايات المتحدة التي كانت لها مصالحها في المملكة، وتوجّست "احتلال بلد مترامي الأطراف يسود فيه النفور من الأجانب" [6].

وعلى الرغم من ما تَقدّم، أبقت بريطانيا، المملكة، مرتبطة بها بتبعية مالية، وذلك بتزويدها بالسلع والعملات الذهبية والفضية للتداول، وإحكام سيطرتها على كلّ واردات الأغذية إليها، وحتى على صادراتها من النفط التي قُيّد تسويقها لدى جيوش

[6] أليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية: من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين، ط. 4 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)، 430.

الحلفاء في الشرقَين الأوسط والأدنى. وإذ أثار "استمرار توطّد مواقع بريطانيا في العربية السعودية" قلق شركات النفط الأميركية، فقد أصرّت هذه الأخيرة على أن تتوقّف حكومتها عن تقديم عون غير مباشر لابن سعود – الذي "كان مرتبطًا بالدرجة الأولى بِمَن يقدّم له العون المباشر" - عبر البريطانيين، وأن تبادر بنفسها إلى مساعدة المملكة. وفي تعبير عن هذا القلق، يرِد في رسالة تلقّاها وزير الداخلية الأميركي، هارولد إيكيس، من "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا"، في الثامن من شباط/ فبراير 1934، أن "التنامي السريع لنفوذ بريطانيا الاقتصادي في العربية السعودية (...) يمكن أن يُحدث تأثيرات جوهرية في نشاط الأميركيين بعد الحرب. ولو قدّمت الحكومة الأميركية معونة مباشرة للحكومة السعودية (...) لوضعت حدًّا لذلك ولأُعطيت ضمانة معيّنة بأن احتياطات النفط ستبقى تحت سيطرة الأميركيين" [7].

هكذا، بدأت الولايات المتحدة، تدريجًا، تتخلّى عن وعيها بكون الشرقَين الأوسط والأدنى دائرة نفوذ أوروبية، بريطانية بالدرجة الأولى، مستبدلةً إيّاه بوضعها نصب عينيها الحلول محلّ بريطانيا كدولة مهيمنة في المنطقة لاعتبارات متعدّدة، من بين أهمّها الاحتياطات النفطية. وبعدما قرّر الرئيس الأميركي الأسبق، فرانكلين روزفلت، أن الدفاع عن السعودية ذو "أهمّية حيوية لمسألة الدفاع عن الولايات المتحدة"، بدأت المساعدات الأميركية تتدفّق على المملكة – على الرغم من أن الأخيرة لم تكن مشاركة في الحرب لا شكليًا ولا فعليًا – حتى بلغت – بحسب تقديرات اللجنة الخاصة التي كوّنها مجلس الشيوخ لنظر برنامج الدفاع الوطني في عام 1948 – تسعة

[7] فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص 432.

وتسعين مليون دولار، من بينها أسلحة ومعدّات عسكرية سُلّمت إلى المملكة بموجب "برنامج الإعارة والتأجير".

على أن كلّ ذلك لم يكن بالمجّان، بل قابَلَه منح الولايات المتحدة امتيازات كاملة في قطاع النفط - مهّدت لإخراج المملكة نهائيًا من دائرة النفوذ البريطاني -، وفتحُ الطريق أمام تواجد عسكري أميركي ثابت في السعودية، تمثّلت أولى صوره ببناء قاعدة الظهران الجوية عام 1944، ووصول بعثة عسكرية أميركية إلى المملكة لتدريب الجيش السعودي. ومع بلوغ ذروة هذا المسار، كان روزفلت والملك عبد العزيز يعقدان لقاءهما التاريخي الذي كرّس معادلة "النفط مقابل الحماية"، ومنَح الأميركيين حرية استخدام الأراضي والموانئ السعودية، وأرسى أساس نظام "البترودولار"، الذي استحال العمود الفقري للهيمنة الاقتصادية الأميركية على مستوى العالم.

والواقع أن "اتفاق كوينسي" لم يكن استثناءً، بل مثّل جزءًا من استراتيجية الدولة التي خرجت من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة اقتصادية وصناعية في العالم، وحازت تفوّقًا مكّنها من قيادة "استراتيجية إمبراطورية كبرى" للسيطرة على النظام العالمي. وفي إطار هذه الاستراتيجية فحسب، بدأ الاستثمار الاقتصادي والعسكري والأمني في منطقة الخليج عمومًا، والذي استهدف: ضمان السيطرة على المضائق والممرّات الحيوية – التي لا تستطيع الإمبراطوريات فرض هيمنتها من دون التحكّم فيها - والوصول إلى الموارد الطبيعية ولا سيما النفط، توسيع أسواق المنتجات الصناعية الأميركية وخصوصًا العسكرية منها، تحقيق فائض اقتصادي لمصلحة المركز

الإمبراطوري أو "المتروبول"، وتحويل الدول المستهدَفة إلى مناطق نفوذ يَسهل توجيه سياساتها [8].

هكذا، وانطلاقًا من اعتقادها بأن هذه المنطقة (أي الشرق الأدنى والشرق الأوسط) "(التي) تحتوي على موارد طبيعية هائلة، وهي تقع على امتداد أكثر طرق المواصلات البرية والجوية والمائية ملاءمةً"، تعدّ "ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة" – وفق ما ذهب إليه الرئيس الأميركي الأسبق، هاري ترومان، في خطاب في السادس من نيسان/ أبريل 1946 -[9]، بدأت الولايات المتحدة تمدّ تدريجًا خيوط هيمنتها على الخليج، التي لن يتأخّر الوقت قبل أن تتكاثر وتتمتّن مع تعاظُم أهمية النفط، وتحوّل الأميركيين إلى عدّه جزءًا من أمن بلادهم القومي يستأهل إرسال الفرقة (82) المحمولة جوًّا "للدفاع عن مصلحة حيوية في الخليج الفارسي"، على حدّ ما يرِد في كتاب "اغتنم اللحظة: التحدي الأميركي في عالم القوة العظمى الوحيدة" للرئيس الأميركي الأسبق، ريتشارد نيكسون [10].

ومع أن الاهتمام الأميركي بمنطقة الخليج لم يكن وليد لحظة الانكفاء البريطاني، بل إن إرهاصاته بدأت منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر (مع تأسيس "البعثة العربية" عام 1889 على يد جيمس كانتين وصموئيل زويمر اللذَين كان لهما نشاط تبشيري في مناطق متعدّدة من الخليج، ولا سيما البحرين ومسقط، ومن ثمّ الكويت)، وعلى الرغم

---

[8] مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2013).

[9] هاري س. ترومان، "خطاب في شيكاغو بمناسبة يوم الجيش"، 6 نيسان/أبريل 1946، *Public Papers of the Presidents: Harry S. Truman, 1946*، 185–190, تمّ الاسترجاع من: Harry S. Truman Presidential Library & Museum https://www.trumanlibrary.gov/library/public-papers/76/address-chicago-army-day

[10] Richard Nixon, *Seize the Moment: America's Challenge in a One-Superpower World* (New York: Simon & Schuster, 1992), 84–86.

كذلك من أن باكورة الاتفاقيات الأمنية، التي أثارت حفيظة البريطانيين وقتذاك، كانت تلك التي وقّعتها الحكومة الأميركية مع سلطان مسقط عام 1833، وأن الاتصالات الرسمية بين الولايات المتحدة والسعودية بدأت عمليًا منذ ثلاثينيات القرن العشرين، حيث أعلنت الأولى اعترافها بالثانية في عام 1931، فإن الاشتغال الأميركي المتعدّد المستويات على إحكام السيطرة على هذه المنطقة بدأ فعلًا في السبعينيات، وتحديدًا في عهد نيكسون.

تبنّى نيكسون، منذ عام 1969، ما عُرف بـ"استراتيجية الدعامتَين"، القاضية اعتماد الولايات المتحدة على حلفائها المحلّيين لحفظ استقرار منطقة الخليج، ومواجهة أيّة محاولة من جانب أطراف دوليين آخرين للتغلغل فيها، فضلًا عن التصدّي للمدّ القومي العربي المناهض للسياسات الغربية، وضمان استمرار ضخّ نفط الخليج إلى الغرب. والدعامتان المذكورتان، إنّما هما إيران والسعودية، وإن كان للأولى الدور الأكبر في هذه الاستراتيجية، نظراً إلى فارق القدرات والخبرات بينها وبين الثانية. وعلى الرغم من أن دول الخليج الصغرى لم تَظهر، من جهتها، سعيدة بتلك المعادلة، إلّا أنه لم يبدُ أمامها سوى التسليم لها، في ظلّ اتكائها كلّيًا على الحماية الخارجية، وهشاشة بنيتَيها السكّانية والاقتصادية، فضلًا عن ما كانت تراه "خطرًا" عراقيًا يفوق المخاطر الأخرى الكامنة أو المحتملة أو الصريحة.

على أن التسليم بصدارة السعودية في الأجندة الاستراتيجية الأميركية، لم يحجب حالة التوجّس الخليجي إزاء المملكة، التي حفزتها، في حقبة السبعينيات خصوصًا، النزعة التوسّعية التي أظهرتها الأخيرة، واستمرارها في المطالبة بمناطق حدودية مشتركة

مع جيرانها. وإذ تصدّرت قائمةَ هؤلاء الإمارات، التي تَواصل الخلاف معها وقتذاك حول واحة البريمي وخور العديد، وقطر التي ظَلّ ترسيم الحدود معها، لا سيما في المناطق المتّصلة بخور العديد، إشكالية رئيسة في العلائق الثنائية، وحتى الكويت التي مثّلت المنطقة البحرية المحايدة في ما بينها وبين المملكة محور نزاع أساسي، فلقد مثّلت هذه الخلافات على الحدود، التي يُضاف إلى ما ذُكر منها أيضًا نزاع قطري – بحريني مماثل وآخر عُماني – إماراتي، عاملًا غير بسيط من عوامل استدامة الفرقة بين الدول الخليجية.

ومع أن بعض تلك النزاعات تمّت تسويتها في مراحل لاحقة، فإن الحدود في ما بين المشيخات، التي يشبّهها البعض بالتواءات الثعابين – نظرًا إلى أنها تكمن لمدّة طويلة ثمّ ما تلبث أن تطلّ برأسها من جديد – ظلّت تمنع أيّة حالة اتّحاد حقيقية، لا سيما أنها بقيت تُغذّى بحساسيات تاريخية، من بينها – على سبيل الذكر- خشية السعودية من نزعة الاستقلالية لدى جيرانها (وهو ما تعبّر عنه مقولة ساخرة منسوبة إلى الملك فيصل بن عبد العزيز، يَعدّ فيها القوى الثلاث العظمى في العالم: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والكويت)، ونظرة الكويت الفوقية إلى الإمارات المستقلّة حديثًا، والنظرة المماثلة لدى عُمان إلى الإمارات، وغير ذلك من مشكلات بينية ظهّرت انعدام الرغبة في "التخلّي عن المكتسبات القُطرية أو العائلية لمصلحة المشروع الاتحادي" [11].

[11] المسفر، العلاقات الخليجية–الخليجية، 80.

والرغبة تلك، لم تكن متوفّرة أيضًا لدى أيّ من "الرُعاة" الخارجيين المهيمين، سواءً منهم بريطانيا الآفلة أو الولايات المتحدة الصاعدة؛ إذ إن استمرار حالة التنابذ والشقاق كان ممّا يساعد في الهيمنة على هذه الأنظمة، وتوجيه سياساتها على النحو المطلوب، وهو ما لم تُبدِ الممالك والإمارات والسلطنات مقاومة تُذكر حياله، نظرًا إلى كونها الطرف الأضعف في المعادلة، الذي لم يفعل شيئًا للتحرّر من هذا الضعف. وهكذا، باتت دول المنطقة تَضع "الراعي" الأميركي ميزانًا في ما بينها وبين كلّ ما حولها؛ فما أحبّه هو أحبّته هي، وما كرهه كرهته، وما قرّره خطرًا تستوجب محاربته عدّته كذلك، وما رآه مصلحة تجدر حمايتها بأيّ ثمن رأته الشيء نفسه.

هذا ما تجلّت واحدة من أولى صوره في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، حيث قادت السعودية جهودًا خليجية ضخمة لدعم خطّة مستشار الأمن القومي الأميركي وقتها، زبيغنيو بريجنسكي، لإعلان "الجهاد الإسلامي" في أفغانستان، وفتح "جبهة عالمية" ضدّ الاتحاد السوفييتي. وقد كان من ضمن تلك الجهود، إصدار الفتاوى المحرّضة على الهجرة إلى أفغانستان و"الجهاد" فيها، وتنظيم حملات تبرّع لـ"المجاهدين" شارك فيها الأمراء السعوديون بأنفسهم، بمن فيهم الملك الحالي سلمان [12]. وعن ذلك، يقول بريجنسكي إن "المخابرات الأميركية حشدت إمكانات كبيرة داخل الوكالة وخارجها من أجل تجنيد مسلمي العالم في حملة جهاد إسلامي ضدّ الشيوعيين"، وهو ما لم تتأخّر الدول الخليجية في الانخراط فيه، مستجيبةً على نحو مدهش لنزعة استثمار "الخطر الشيوعي" لدى الولايات المتحدة، وفاتحةً الطريق أمام الأخيرة لتجذير أقدامها في المنطقة، إنّما من بوابة عقيدة جديدة – عُرفت باسم "عقيدة كارتر"

[12] فؤاد إبراهيم، مستقبل السعودية: الخطاب–العرش–التحالفات، ط. 1 (بيروت: دار المودة للترجمة والتحقيق والنشر، 2017)، 47.

– تقوم على عدّ أيّ تدخّل خارجي في منطقة الخليج، مساسًا بالمصالح الحيوية الأميركية، يستوجب الردّ عليه بكلّ الوسائل، بما فيها استخدام القوة المسلّحة.

وإذ أنشأت الولايات المتحدة، بموجب العقيدة المشار إليها، قوات "التدخّل السريع" لصدّ أيّ هجوم من أيّة قوة إقليمية أو دولية على الدول الخليجية، أو حتى أيّ "تمرّد" من داخل هذه الأخيرة، فقد أضحى الخليج، والحال تلك، المنطقة الحيوية الثالثة للأمن الأميركي بعد الولايات المتحدة نفسها وأوروبا الغربية، وفقدت دوله، بالتالي، سيادتها على مواردها.

وعليه، لم يكن مستغرَبًا، عقب قرار الحظر النفطي في عام 1973، صدور تصريحات من مسؤولين أميركيين كبار تستبطن تهديدات باستخدام القوة العسكرية في حال استخدام النفط كسلاح سياسي. لا بل إن وزير الخارجية الأميركي حينذاك، هنري كيسنجر، شدّد على "ضرورة التدخّل العسكري في الشرق الأوسط إذا ما تعرّض الاقتصاد الأميركي للاختناق"، في حين توعَّد نيكسون، في خطاب "حالة الاتحاد" في 20 كانون الثاني/ يناير 1974، السعودية بصورة غير مباشرة في حال لم توقف الحظر على الفور. وفي ظلّ تعاظُم تلك التهديدات، لم يَطُل الوقت قبل أن يقرّر العرب، بضغط من الملك فيصل، إلغاء الحظر في قمة الجزائر في آذار/ مارس 1974؛ علمًا أن فيصل كان يدفع في اتجاه اتخاذ هذه الخطوة منذ قمة الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1973 [13].

"مجلس التعاون الخليجي": الوحدة المستعصية

[13] إبراهيم، مستقبل السعودية، ص 399.

يرى البعض في تجربة "مجلس التعاون" نموذجًا للوحدة التي فشلت الكثير من تجاربها في العالم العربي (ومن بين أبرزها تلك التي جمعت مصر وسوريا)، مستدلّين على ذلك باستمرارية المجلس "على الرغم من التحدّيات الكثيرة التي أحاطت به منذ إنشائه، وكانت كفيلة بوأده وتعطيل أعماله" [14]. إلّا أن التدقيق في مسيرة هذه الهيئة، التي تكوّنت عام 1981، يُظهر أنها بدت قابلةً للانفراط في الكثير من المحطّات لولا العامل الخارجي الذي كان له أصلًا الدور الأكبر في نشوئها، وظَلّ فاعلًا في إدامتها، وفي الحفاظ على مفهوم الأمن الذي ساد المنطقة منذ اكتشاف النفط، والذي "لا صلة له بتحقيق أمن واستقرار غالبية شعوب المنطقة". فالمفهوم هذا، إنما يُقصد به حصرًا الحفاظ على موازين القوى التي تضمن مصالح الأطراف الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة –، وحماية الحكومات المتحالفة مع تلك الأطراف، ومنع قيام نظام إقليمي فاعل، وصيانة أمن إسرائيل [15]؛ وذلك بالضبط ما تخشى واشنطن أن يكون في طريقه إلى التفكّك بتأثير من تداعيات الحرب على إيران.

على الرغم من أن بعض المدافعين عن فكرة "مجلس التعاون" يذهبون إلى أن تكوينه "كان أمرًا حتميًا"، نظرًا إلى "امتلاك المنطقة الكثير من المقوّمات المشتركة، والروابط الدينية والثقافية، إلى جانب تشابهها في الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وصِلات القربى التي تجمع العائلات الخليجية تبعًا للروابط بسبب التصاهر والتزاوج والنظام القبلي" – وفق ما تراه مثلًا بهية الجشي النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى البحريني -، فإن الواقع يقول إن هذه "الفلسفة" ليست إلّا

[14] جمال عبد الله، تحرير، مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص 37.

[15] يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ط. 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، 18.

تمويهًا لحقيقة كون إقامة المجلس "الاستجابة العملية لمطلب وضرورة إقليمية أمْلتها متطلّبات العصر"، بحسب ما أقرّ به الملك فهد حينذاك، أو نتيجة لما شهدته حقبة أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من أحداث وتحدّيات، كان من بين أبرز وجوهها "نجاح الثورة الإيرانية وما رافقها من صخب ثوري شعاراتي موجّه ضدّ دول الخليج، وانفجار الحرب العراقية – الإيرانية في سبتمبر/ أيلول 1980"، طبقًا لما اعترف به أيضًا الأمين العام الأوّل لـ"مجلس التعاون"، عبد الله بشارة.

أمّا "توفّر عنصر التجانس ومقوّمات التقارب بين دوله الستّ"، فهو ممّا أُخذ به فعلًا عند إنشاء المجلس، إنّما على نحوِ الاستثمار في الخصائص المشتركة لأنظمة الحُكم وبناها الاقتصادية وارتباطاتها الأمنية والعسكرية، بما يعود بالفائدة في نهاية المطاف على الراعي الخارجي أوّلًا. فالأنظمة الخليجية تشترك جميعها في كونها وراثية ومحتكَرة من جانب أُسر هي "صاحبة الحقّ النهائي في اتّخاذ القرارات المهمّة، وفي التصرّف في ثروات المجتمع"؛ والحقّ هذا، إنما تقنّنه دساتير تلك الدول فحسب، مع استثناء نسبي للدستور الكويتي الذي يقيّد بعض الشيء سلطات الأسرة الحاكمة. كما أن الأنظمة في الدول الستّ ليست حتى قبَلية؛ إذ إن النظام القبَلي كان يقوم على المدافعة والمساءلة والحفاظ على حقوق الأفراد الذين يظلّ دورهم فيه فعّالًا، في حين أن نمط الحُكم في الخليج انتقل من "التحالف القبلي التقليدي"، إلى "حُكم أسرة مالكة يقوم على الغلبة"، وهو ما يعزوه الباحث والناشط علي خليفة الكواري إلى "المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع حكّام المنطقة"، ومن ثمّ إلى "الموارد التي توفّرت للحكومات من داخل الجمارك أوّلًا، والنفط في ما بعد"، مشيرًا إلى أن هذه

التحوّلات أدّت إلى "تراجع المشاركة السياسية بشكل عام، عندما ضعفت مراكز القبائل والعائلات، وقويت مراكز الحكام والعائلات المالكة" [16].

وإلى جانب طبيعة أنظمة الحكم، اشتركت البلدان الخليجية في توفّرها على ثروات ضخمة من دون أن تكون صاحبة سيادة تامّة عليها – في ظلّ منح الشركات العالمية القدرة على التحكّم فيها -، وفي إنتاجها ريعًا كبيرًا من جرّاء ذلك أتاح لها توفير امتيازات اقتصادية ورفاهًا لمواطنيها في مقابل ارتضائهم بالوضع السياسي الداخلي القائم – الذي تَرافق أيضًا مع نموّ شعور جماعي في أوساطهم بعدم الحاجة إلى التواصل مع المحيطَين العربي والإسلامي -، فضلًا عن قلّة عدد سكّانها – باستثناء السعودية – التي لا تتناسب مع الحجم الجغرافي والثروات الطبيعية والنمو الاقتصادي المتزايد، الأمر الذي جعلها تعتمد بكثافة على العمالة الوافدة، مع ما تركته هذه الأخيرة من تأثيرات في التوازن الديمغرافي للكثير منها – كما هو الحال مثلًا في الإمارات والبحرين وقطر -.

هذا ما في يتعلّق بالخصائص المشتركة التي سهّلت – بصورة غير مباشرة - قيام "مجلس التعاون". أمّا الأسباب المباشرة لذلك التحوّل، فتتّصل أوّلًا بالظروف الإقليمية والدولية التي سادت تلك الحقبة، وعلى رأسها اندلاع الثورة الإسلامية في إيران التي عدّها الخليجيون، منذ لحظاتها الأولى، "طالع نحس" وخطرًا داهمًا يجدر درءه بأيّ ثمن. ففي الوقت الذي كانت فيه السعودية وبقية دول الخليج تركّز مواردها على دعم المعارضة المسلّحة في أفغانستان ومحاربة نظام كابل الموالي للسوفييت وحتى العمل

[16] علي خليفة الكواري، معدّ ومحرر، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 55.

ضدّ الأنظمة ذات الصبغة الشيوعية سواءً في المحيطَين القريب أو البعيد (كما في اليمن الجنوبي وإثيوبيا) – على الرغم من أن الاتحاد السوفييتي لم يكن يمثّل تهديدًا جادًّا وحقيقيًا لمنطقة الخليج ولم يكن في نيّته السيطرة عليها أو إسقاط أنظمتها [17]-؛ وتوازيًا مع اشتداد الشعور بـ"الخطر" الخارجي المتأتّي من تعاظم نفوذ البعثيين في العراق – الذي لم يكن يخفي نيّته منافسة إيران على الزعامة في الخليج - وتعمّق علائقهم مع السوفييت، حدث ما لم يكن في الحسبان بسقوط الشاه محمد رضا بهلوي عن عرشه الإمبراطوري في إيران، إثر ثورة شعبية عارمة أفضت في نهاية المطاف إلى قيام النظام الإسلامي.

أحدثَ هذا السقوط صدمة كبرى لدى دول الخليج، التي هالها كيف تخلّت أميركا عن الشاه ونظامه – وهي صدمات ستتكرّر غير مرّة في العقود اللاحقة من دون أن يبدو أن تلك الدول تستلهم دروسها -، بعدما اعتقدت أن الأميركيين والأوروبيين لن يتركوه، حتى لو ازداد موقفه ضعفًا، وهو ما عبّر عنه ربّما إعراب وزير الدفاع السعودية وقتها، سلطان بن عبد العزيز، عن اعتقاده بأنه ما دام الجيش الإيراني غير مشارك في الأحداث، فإن الوضع لا يشكّل تهديدًا لدول الخليج[18]. وإذ انقسمت الدول الخليجية، لاحقًا، حيال التحوّل الإيراني بين مترقِّب وحذِر ومبادِر، فقد كان للسعودية قصب السبق في إسناد نظام الشاه حتى في أثناء تهاويه؛ إذ دعت المملكة جميع الدول العربية إلى "مساندة الشاه في تثبيت الوضع وإعادة الاستقرار"، ذاهبةً إلى أن

---

[17] فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص 670.

[18] ريتشارد بريس وفريق من المحللين، أمريكا والسعودية: تكامل الحاضر.. تنافر المستقبل، تقدير للكونغرس الأميركي، ترجمة سعد هجرس (واشنطن: مجلس النواب الأميركي، لجنة الشؤون الخارجية، 1981)، ص 20، نقلًا عن السياسة (الكويت)، 22 آب/أغسطس 1978. تمّ الاسترجاع من: https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/20/20EDA58D01A89B3B3D35145AFD646254_أمريكا_والسعودية.doc.pdf

"المنجزات العامة" التي حقّقها الأخير "يجب أن تكون نبراسًا للتنمية في أيّ بلد" على حدّ تعبير وزير الخارجية السعودي آنذاك، سعود الفيصل. لا بل إن وليّ العهد السعودي في تلك الحقبة، فهد بن عبد العزيز، أعلن أن الشاه هو "السلطة الشرعية" بالنسبة إلى السعودية، وأن المملكة تساند "وجوده المستمرّ" في إيران [19].

لكن رياح الثورة الإيرانية جرت سريعًا بما لا تشتهيه سفن الأنظمة الخليجية المتحالفة مع الولايات المتحدة، الأمر الذي خلّف حالة من الفراغ الاستراتيجي، لم تجِد واشنطن وشركاؤها بدًّا من إيجاد صيغة جديدة لملئها، خصوصًا مع اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية بعد عام واحد من سقوط الشاه. وإذ بادرت الولايات المتحدة، إثر هذا الحدث الزلزالي - تحديدًا مطلع عام 1980 -، وفي إطار ما عُرفت بـ"استراتيجية كارتر"، قدّر تقرير استخباري أميركي، صدَر في العام المذكور، أن "بقاء النظام السعودي لا يمكن ضمانه لأكثر من العامَين المقبلَين" [20] بعد تلك الأحداث، التي تشمل أيضًا اقتحام الحرم المكي، إلى تكوين قوّة "الانتشار السريع" بهدف "حماية الخليج عسكريًا وأمنيًا"، توازيًا مع نشر أربع طائرات من نوع "أواكس" في السعودية (في تشرين الأول/ أكتوبر 1980) لأغراض وُصفت بأنها "دفاعية ومؤقتة"، فقد زكّت واشنطن، بعد حوالى عامٍ من ذلك، إنشاء "مجلس التعاون" الذي تحدّدت مهمّته الضمنية الرئيسة في سدّ الفراغ الذي خلّفه تبدّل وجه الحكم في إيران، وتنظيم المجهود الحربي لمنع الثورة الإيرانية من التمدّد في العراق، الذي "أصبح أهمّ الحصون الهادفة لاحتواء

---

[19] المصدر نفسه.

[20] John Nielsen et al., "Saudi Arabia: A Shaky Pillar of Security," *Newsweek*, March 3, 1980, 34–38.

إيران، على الأقلّ حتى قرّرت الولايات المتحدة إزاحة صدام عن السلطة عام 2003"[21].

هكذا، أخذت دول الخليج (لا سيما السعودية والكويت) على عاتقها دعم العراق في حربه مع إيران، الذي تختلف التقديرات في شأن كلفته، لكن حدّها الأدنى – الذي يقتصر على الديون المستحَقّة لتلك الدول ولا يشمل الخسائر غير المباشرة -، لا يقلّ، بحسب تقرير مكتب المحاسبة الحكومي الأميركي الصادر عام 1991، عن 50 مليار دولار[22]. أمّا الولايات المتحدة، فعلى الرغم من أن سياسات صدام لم تكن تروقها، فإنها بدأت، عقب اندلاع الحرب، تقاربًا تدريجيًا مع العراق، بلغ ذروته عام 1983، عندما شرعت في تزويد العراقيين بالقروض والمعلومات والأسلحة [23]. وإذ بدت واشنطن، بصورة أو بأخرى، مستفيدة من حالة الاستنزاف التي أصابت طرفَي الصراع على السواء، فلم تنتهِ المعركة الإيرانية – العراقية، إلّا وكانت بذور صراع جديد في الخليج قد بدأت بالنموّ، ليُفتح الباب بعد سنوات قليلة أمام أوسع عملية تغلغل عسكري أميركي في المنطقة، ولتبدأ سياسة "الاحتواء المزدوج" ضدّ إيران والعراق على السواء.

في إطار سياسة الاحتواء تلك، شرعت الولايات المتحدة في تغذية الخلافات التي سرعان ما انفجرت – عقب وضع الحرب العراقية - الإيرانية أوزارها – بين دول الخليج من جهة (وتحديدًا الكويت والإمارات) والعراق من جهة أخرى، ممتنعةً – على

---

[21] ولي نصر، استراتيجية إيران الكبرى: تاريخ سياسي، ترجمة أحمد ع. محسن، ط. 1 (بيروت: دار هاشم للكتب والنشر، 2025)، 98.

[22] United States General Accounting Office, *Iraq's Participation in U.S. Agricultural Export Programs*, GAO/NSIAD-91-76 (Washington, DC, 1991), p. 3.

[23] يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ط. 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 270.

ما يَظهر من قراءة المعطيات التاريخية – عن بذل جهد حقيقي في إلانة تشدّد الكويتيين إزاء مطالب العراقيين، الذين كانوا خرجوا للتوّ من حرب طاحنة كبّدتهم خسائر فادحة، وباتوا في أمسّ الحاجة إلى عون مَن افترضوا أنهم "أشقّاء" لهم. وفي حين تورد وزارة الخارجية الأميركية، في عرضها الرسمي لأزمة الخليج، أن صدّام دعا "الإمارات العربية المتحدة والكويت إلى إلغاء الديون العراقية، بحجّة أن هذه القروض ينبغي اعتبارها ثمنًا لحماية شبه الجزيرة العربية من التوسّع الإيراني، لكن مناشداته لم تلقَ استجابة. وقد أسهم رفض دول الخليج إلغاء ديون الحرب في قرار صدام تهديد الكويت" [24]، يقرّ "مكتب التاريخ في وكالة استخبارات الدفاع الأميركية" بأن الوكالة كانت تستعدّ لاحتمال اندلاع صراع مع العراق منذ آب/ أغسطس 1988، مبيّنًا أنها أعدّت دراسة، في التاريخ المذكور، بعنوان "سيناريو غزو العراق للكويت" وسلّمتها إلى القيادة المركزية الأميركية، كما تعاونت مع الأخيرة، في نيسان/ أبريل 1990 لرفع مستوى الإنذار الخاص بالعراق [25].

على أيّ حال، وقع المحذور في آب/ أغسطس 1990، واجتاحت القوات العراقية الكويت خلال يومَين، لتبدأ في إثر ذلك عملية إعادة تموضع خليجية، يمكن تأريخها بوصفها لحظة تأسيسية ثانية، بعد لحظة التأسيس الأولى عام 1981. وعلى الرغم من أن دول الخليج، بقيادة السعودية، حاولت، وقتها، حشد دعم عربي للكويت في وجه العراق، فإن رهانها الرئيس كان على تدخّل الولايات المتحدة التي لم تتأخّر في

---

[24] مكتب المؤرخ، وزارة الخارجية الأميركية، "حرب الخليج، 1991"، *Milestones in the History of U.S. Foreign Relations, 1989–1992*، تمّ الاسترجاع من: . Office of the Historian – The Gulf War, 1991

[25] Defense Intelligence Agency, *DIA in the 1990s: The Decade of Conventional and Contingency Support* (Washington, DC: DIA History Office, May 1, 2015). Defense Intelligence Agency – DIA in the 1990s

استثمار اللحظة من أجل إحكام قبضتها على أمن المنطقة الذي كان يُفترض أنه "مسؤولية شعوبها" وفق ما ينصّ عليه أحد المبادئ الرئيسة لـ"مجلس التعاون". وهكذا، فإن مقترح إقامة تحالف بين دول المجلس من جهة، وبين مصر وسوريا من جهة أخرى، في إطار ما عُرف بـ"دول إعلان دمشق" (6+2)، "لم يتحوّل إلى شراكة استراتيجية قابلة للحياة والتطور (...) ناهيك عن تحوله إلى عملية توسيع للمنظومة الخليجية عبر انضمام القاهرة ودمشق إليها"[26].

والواقع أنه منذ أوائل الثمانينيات، التي شهدت أيضًا تشكيل "قوات الانتشار السريع لدول الجزيرة العربية" - على غرار القوة الأميركية التي أنشئت لـ"حماية الخليج" -، بدا "واضحًا أن الأنظمة الملكية النفطية في السعودية وغيرها عاجزة على انفراد أو بصورة مشتركة عن مواجهة إيران أو العراق"؛ ولذا، "تنفّست الرياض والعواصم الأخرى الصعداء وهي تراقب ازدياد التواجد العسكري الأميركي في منطقة الخليج"[27]، واستبشرت بإعلان ريغان، في تشرين الأول/ أكتوبر 1981، "(أننا) لن نسمح بتحويل السعودية إلى إيران ثانية"[28]. ومع غزو الكويت، والانقسام العربي حيال كيفية التعامل معه (وفق ما ظهر في قمّة القاهرة في 9 آب/ أغسطس 1990) – وهو ما لا يبدو مستغرَبًا نظرًا إلى أن فلسفة الأمن الخليجي لم تُصمَّم أساسًا لتكون متّسقةً مع المصلحة الاستراتيجية للمحيطَين العربي والإسلامي - بدأ الصعود نحو

[26] سعود التمامي، «توسعة عضوية مجلس التعاون: الخيارات والمحددات»، في مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية، تحرير جمال عبد الله (بيروت: مركز الجزيرة للدراسات، 2015)، 111.

[27] فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص 674.

[28] "ريغان: لن نسمح للسعودية أن تتحول إلى إيران ثانية"، السفير، الأرشيف الإلكتروني، متاح على: أرشيف جريدة السفير.

"ذروة التعاون الثنائي السعودي – الأميركي على وجه الخصوص، والخليجي – الأميركي بصورة عامّة".

هكذا، شرعت دول الخليج، بصورة جماعية، في تطوير اتفاقاتها القائمة مع الولايات المتحدة، وتوليد نُسخ جديدة منها أكثر تطوّرًا، أمكن وزير الدفاع الأميركي الأسبق، ديك تشيني، إتمام صوغها ونيل موافقة "مجلس التعاون" عليها في جولته الخليجية في أيار/ مايو 1991. وإذ نصّت تلك الاتفاقيات على السماح لواشنطن بـ"استخدام القواعد والتسهيلات العسكرية الخليجية في كلّ وقت وفي أيّ ظرف"[29]، فهي فتحت الباب على شرعنة هذا الوجود وإطالة أمده وتكريس غاياته البعيدة المدى، التي لم يكن أصرح من وزير الخارجية الأميركي الأسبق، كولن باول، في الإقرار بها لاحقًا، وذلك بقوله: "لدينا قوات أميركية في السعودية منذ نهاية حرب الخليج، وهي تؤدي غرضًا مفيدًا يتمثل في ردع صدام حسين. لكن إلى جانب ذلك، فهي تمثّل رمزًا للوجود الأميركي، والنفوذ الأميركي، والحاجة إلى وجود قوات أميركية في المنطقة"[30].

وفي حين شملت اتفاقيات ما بعد غزو الكويت، جميع دول الخليج – من دون استثناء-، فهي جعلت، كما فعلت تفاهمات بداية الثمانينيات، نموذج "الوحدة" في الاعتماد على الحماية الخارجية، بعيدًا من أيّ اعتبار لعوامل الوحدة الحقيقية. وقد كان من شأن هذا التحوّل تعميق الهوّة مع المحيط غير المرتبط بتلك الحماية، وغرس بذور حرب جديدة

---

[29] الشمري، عسكرة الخليج، ص 117.

[30] Voice of America. *Powell: US Troops Needed in Persian Gulf*. 20 January 2002. https://www.voanews.com/a/a-13-a-2002-01-20-12-powell-67245842/378796.html?utm_source=chatgpt.com
.

في المنطقة، ستكون قدرات الدول الخليجية، مرّة جديدة، مسخَّرة فيها لمصلحة الولايات المتحدة...والمقصود بذلك طبعًا الحرب على الإرهاب.

"الربيع العربي": لحظة الافتراق الكبرى

أطلقت هجمات الحادي عشر من أيلول سنة 2001 عاصفة كبرى في اتّجاه منطقة غرب آسيا، مع قرار الولايات المتحدة، بقيادة جورج بوش الإبن، غزو أفغانستان أواخر 2001 ومن ثمّ العراق في مارس 2003، الذي مثّلت بلدان الخليج مسرحًا عملياتيًا لتنفيذه، توازيًا مع بدء عملية جديدة لتطويعها تحت عنوان "محاربة الإرهاب" - الذي استُخدمت هي نفسها سابقًا مطيّة لتغذيته انطلاقًا من أفغانستان -، ومواصلة مسار دفعها نحو أحضان إسرائيل. والمسار هذا، كان قد بدأ عمليًا منذ ما بعد تحرير الكويت؛ إذ عقب إعلان وزير الخارجية الأميركي الأسبق، جيمس بيكر، خلال جولته الشرق أوسطية في أيار/ مايو 1991، توصّل بلاده إلى اتفاق مع السعودية وبقية الدول الخليجية على مشاركة الأخيرة في التفاوض المباشر مع إسرائيل "في حال عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط"، سارعت تلك الدول إلى حجز مقاعد لها في "مؤتمر مدريد" – الذي لم تُدعَ إليه إيران -، ومن ثمّ في "مؤتمر موسكو"، قبل أن تستضيف عُمان وقطر جانبًا من اجتماعات لجان المفاوضات المتعدّدة الأطراف، وتُعلن بلدان الخليج مجتمعةً، في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1994، إنهاء المقاطعة غير المباشرة لإسرائيل.

إثر ذلك، اختطّت كلّ من الدول الخليجية مسارها الخاصّ في التطبيع مع إسرائيل، الذي تفاوتت وجوهه ودرجاته، بين متذبذب - كما هو الحال عند قطر -، ومتعمّق –

مثلما تُظهر حالتا البحرين والإمارات -، وثابت متحفّظ – ينطبق على عُمان -، وتجريبي مستتر – على غرار النموذج السعودي -. وفي جميع الأحوال، فقد ساهم هذا النهج في إضعاف موقف الطرف الفلسطيني، وتوليد انقسامات إضافية في الصفّ العربي، لم تتردّد إسرائيل في استثمارها لمصلحة مشروعها الهادف إلى تصفية القضية الفلسطينية. والنتيجة نفسها، إنّما في صور أكثر قتامة، دفعت إليها السياسات الخليجية في التعامل مع متغيّر "الربيع العربي"، الذي بدا بمنزلة مهدّد جدّي للصيغة التي حفظت استقرار تلك الدول، والقائمة على طلب الحماية من الخارج وشراء الولاء من الداخل. وفي حين نُظر الى "الربيع"، خليجيًا، بوصفه نذير خطر ينبغي استدراكه، عُدّ، في الوقت نفسه، فرصة يَجدر استثمارها لتعظيم النفوذ، خصوصًا مع ما طرأ من تحوّلات في حقبته على السياسة الأميركية، جعلت بلدان الخليج أقلّ تحفّظًا وأكثر جرأة في المبادرة الإقليمية.

تمامًا كما الصدمة التي خلّفها التخلّي الأميركي عن شاه إيران، جاء سقوط الرئيس التونسي زين عبد العابدين بن علي، ومِن بَعده الرئيس المصري حسني مبارك، ليخلّف أثرًا مماثلًا لدى دول الخليج - وخصوصًا السعودية التي تتحسّس من أيّ تغيير "ثوري" في محيطها -، ويدفعها – لحظةً ثالثة بعد لحظتَي الثورة الإيرانية وغزو الكويت - إلى إطلاق خطط طوارئ لتحصين نفسها في مواجهة مدّ الانتفاضات العربية الذي أصابت شراراته السعودية والبحرين وعُمان على وجه الخصوص. لكن هذه الخطط لم تكن واحدة في جميع الساحات، كما أنها لم تكن متماثلة على طول الخطّ؛ إذ اتفقت البلدان الخليجية في التعامل مع بعض الثورات، واختلفت في أخرى،

كما اجتمعت طورًا في الساحة نفسها، وعادت وافترقت طورًا آخر – وهو ما كان سببًا لاحقًا في انفجار أكبر أزمة بَينية داخل "مجلس التعاون" كادت تهدّد وجوده. ففي ليبيا مثلًا، اتفقت دول الخليج على الترحيب بـ"ثورة 17 فبراير" - نظرًا إلى العداء التاريخي المتراكم بينها وبين الرئيس الليبي الراحل، معمر القذافي -، وهي دعمت، عبر "مجلس التعاون" و"جامعة الدول العربية" تدخّل "حلف شمال الأطلسي" في هذا البلد، كما أنها قادت – إلى جانب الولايات المتحدة وفرنسا – جهود مجموعات الضغط داخل أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل توفير غطاء لذلك التدخل – الذي ما زالت ليبيا تعاني تبعاته الكارثية إلى الآن -، لا بل إن بعضها – كما قطر والإمارات – شاركت بنفسها في العمليات العسكرية التي أدّت إلى سقوط نظام القذافي. ومع مرور أكثر من خمسة عشر عامًا على تلك الأحداث، تظلّ ليبيا أسيرة انقسام متعدّد الوجوه كان للأنظمة الخليجية دور كبير في إزكائه على مرّ سنوات، خصوصًا مع دخول الرياض والدوحة وأبو ظبي في صراع نفوذ مرير، لم تكن بقيّة الأطراف الإقليمية والدولية، وعلى رأسها مصر وتركيا وروسيا، بعيدةً منه.

وعلى قاعدة "الحرب بالنيابة" أيضًا، تعاملت الدول الخليجية مع الحدث السوري، مطلِقةً – كلٌّ لحساباته – حملات تحشيد وتجنيد وتبرّع في سبيل إسقاط نظام بشار الأسد. لكن حتى هنا، لم تبقَ دول الخليج "على قلب رَجل واحد"؛ إذ إن القطريين، مثلًا، وجدوا في سوريا فرصة لإعلاء كلمة الإسلاميين الذين أخذوا على عاتقهم، منذ بداية "الربيع العربي"، دعمهم وإمدادهم بعوامل الوصول إلى السلطة، في حين أن السعوديين الذين قادوا أصلًا الثورات المضادّة لمنع "الانتقال الديمقراطي"، ألْفوا في

"الربيع السوري" وسيلة لمشاغلة الداخل عن التفاعل مع الانتفاضات العربية. وإذ شهدت السعودية، بالتوازي، "حملة إعلامية منظّمة" ضدّ "الإخوان المسلمين"، قائمة على ربط الجماعة بخطر الإرهاب واتهامها بتهديد مستقبل المنطقة، فقد انسحب الأمر نفسه على الإمارات التي لم تتأخّر في تصدُّر صفوف المعسكر المعادي لـ"الإخوان".

أمّا النموذج الثاني في التعامل مع "الربيع"، فهو "الاحتواء" الذي اتُّبع – أحيانًا من جانب معظم دول الخليج وأحيانًا أخرى من جانب بعضها – في مصر واليمن (والسودان لاحقًا في الموجة الثانية من "الربيع العربي"، حيث ساهمت الدول الخليجية، بتزكيتها الانقلاب على القوى المدنية، ومن ثمّ دخولها طرفًا في الصراع على السلطة ما بين القوى العسكرية، في غرس بذور حرب أهلية ما تزال مشتعلة إلى اليوم). ففي اليمن، الذي يُنظَر إليه خليجيًا كـ "دولة فاشلة" (بحسب ما جاء في وثيقة صادرة عن السفارة الأميركية في الرياض، عائدة إلى 9 أيار/ مايو 2010، يقول وليّ العهد السعودي السابق، محمد بن نايف، فيها إن "لدينا مشكلة اسمها اليمن"، وإن هذه المشكلة "فائقة الخطورة" [31])، بدت "الدبلوماسية الخليجية ناشطة للغاية"[32]؛ إذ مع اندلاع "ثورة فبراير" ضدّ حُكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وكثرة الأطراف التي شاركت في هذه الاحتجاجات، لمس "مجلس التعاون" خطر قيام حُكم في "الحديقة الخلفية" للسعودية لا يروق الأخيرة، وهو ما دفعه إلى إعلان مبادرة

[31] الرياض ترى اليمن "دولة فاشلة" وتعتبرها "مشكلة خطيرة": سلسلة "ويكيليكس" في بدايتها ورقعة التسريب تتسع: باكستان بين النفوذ السعودي والعلاقات مع إسرائيل، السفير، العدد 11756، 2 كانون الأول/ديسمبر 2010، متاح في الأرشيف الإلكتروني لجريدة السفير.

[32] عبد الخالق عبد الله، "الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 28 تموز/يوليو 2011. تمّ الاسترجاع من: https://carnegieendowment.org/ar/events/2011/07/the-arab-spring-a-view-from-the-gulf?utm_source=chatgpt.com

دبلوماسية – في 3 نيسان/ أبريل 2011 -، عُرفت بـ"المبادرة الخليجية"، هدفت، في جوهرها، إلى الالتفاف على مطالب الانتفاضة وإعادة إنتاج النظام نفسه.

وإذ استطاع المجلس، بعد أشهر من الأخذ والردّ، أن يترجم مبادرته إلى عملية انتقال للسلطة، فإن هذه الترتيبات لم يَطُل بها الزمن قبل أن تنفجر ذاتيًا، ليشهد اليمن تحوّلًا استراتيجيًا بسيطرة حركة "أنصار الله" على السلطة، وتندفع السعودية إلى حرب مستعجَلة، أبلغت بها بقية دول الخليج قبل ساعات من بدئها، مكتفيةً منها بالدعم المعنوي[33]. وعلى الرغم من أن الكويت وقطر شاركتا في "التحالف العربي" بقوات عسكرية، فإن انخراطهما فيه ظلّ رمزيًا، في حين أن السهم الأكبر، بعد السعودية، كان للإمارات، التي سرعان ما دخلت مع "الشقيقة الكبرى" في تنازع على المصالح والنفوذ، سُجّلت له ذروات متعدّدة، قبل أن يبلغ ذورته الأحدث أواخر العام 2025، عندما قرّرت الرياض تقليم أظافر أبو ظبي في جنوب اليمن بصورة تامّة، وتوجيه ضربة افترضتها قاضية إلى وجودها الذي بات متعاكسًا استراتيجيًا مع وجود المملكة وسطوتها هناك.

الانقسامات العنقودية نفسها انسحبت على الساحة المصرية، حيث أقلق وصول "الإخوان المسلمين" إلى السلطة كلًّا من السعودية والإمارات، اللتَين اتّحدتا على بدء حرب ناعمة لإسقاط هذا الحُكم بسرعة، في حين وقفت قطر على الضدّ تمامًا، متبنّيةً موقفًا مسانِدًا بالكامل لـ"الإخوان". وإذ نجحت الخطّة السعودية – الإماراتية فعلًا في إطاحة حُكم الرئيس الراحل محمد مرسي عام 2013، فقد بدأ جمر الأزمة الخليجية

[33] فؤاد ابراهيم، مستقبل السعودية، ص 78.

يتّقد تحت الرماد مذّاك، وصولًا إلى انفجاره قطيعة دبلوماسية وحصارًا سعوديًا – إماراتيًا – بحرينيًا على قطر، سيقت له أسباب متعدّدة، لم تُستثنَ منها الحالة البحرينية، التي عدّت السعودية السلوك القطري إزاءها متنافيًا مع مهمّة "صون شرعية مشيخة الخليج" – التي اندرجت في إطار النموذج الثالث المتمثّل بـ"التدخّل المباشر" -. ذلك بأن الدوحة، وعلى الرغم من أنها زكّت إرسال "مجلس التعاون"، "قوات درع الجزيرة" إلى البحرين لقمع الانتفاضة الشعبية، فإن مشاركتها في هذه المهمّة ظلّت رمزية، في وقت سُجّلت فيها محاولات من جانبها لفتح قنوات الحوار السياسي بين السلطة والمعارضة.

وبمعزل عمّا رافق ذلك التدخّل، الذي أريد منه "الحؤول دون تفشّي الربيع في مركز الخليج الحيوي، واحتواء النفوذ الإيراني، وإيقاف دعوة واشنطن إلى إرساء ملكية دستورية في البحرين" [34]، فقد بعث برسالة إلى العالم مفادها "أنه متى سعى الخليج إلى صون أمنه، استطاع أن ينسّق وسينسّق بشكل مستقلّ عن واشنطن". هذه الرسالة، التي افترض السعوديون – المهيمنون على "مجلس التعاون" –، ومعهم الإماراتيون، أنها بلغت آذان الأميركيين، لم يتردّدوا، مرّة أخرى، عام 2017، في محاولة إيصال ما يشبهها عندما أطلقوا حملتهم الجماعية على قطر، التي كادت تتحوّل إلى غزو عسكري لولا التدخّل الأميركي الذي أدّت الكويت دورًا رئيسًا في الدفع إليه. لكن هذا التدخّل لم يحصل بصورته الحاسمة إلّا بعدما استثمرت الولايات المتحدة إلى أبعد الحدود في الشرخ الخليجي، وحفزت أطرافه على وضع كلّ بيضهم في سلّتها من أجل

[34] عبد الله، "الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج".

نيل دعمها وحمايتها، وضمنت أنها ستبقى ضابطة الإيقاع في تلك التركيبة التي صُنعت أصلًا على عينها.

مع ذلك، وعلى الرغم من انتهاء الأزمة الخليجية في عام 2022 بمؤتمر مصالحة في الرياض، لم يأمن أطراف هذه الأزمة جانب الولايات المتحدة – كلّ لأسبابه -، وهو ما دفعهم إلى محاولة تنويع علاقاتهم ومصادر اعتمادهم، من دون أن تعتقهم هذه السياسة من قيد الارتباط العضوي والبنيوي بواشنطن؛ وهذا ما عاد وظهر، وبصورة شديدة الوضوح، خلال الحرب على إيران. وحتى العلاقة بإسرائيل، لم يتردّد بعض أطراف "مجلس التعاون"، كالإمارات والبحرين – التي تعدّ "الأكثر حساسية من الناحية السياسية" في الجزء السفلي من الخليج[35]، وتتعامل معها السعودية كمنصّة اختبار لما تفكّر فيه هي وتريد القيام به في مرحلة ما -، في الذهاب بعيدًا في تعميقها من خلال "اتفاقيات آبراهام"، التي أريد منها وضع لبنة أولى على طريق التحالف العربي – الإسرائيلي في مواجهة إيران، وتعميق عزلة الأخيرة وحلفائها، بما يفيد في نهاية المطاف في تطبيع وجود إسرائيل، ودمجها ضمن منظومة سياسية – أمنية – اقتصادية جديدة كان العمل جاريًا على قدم وساق من أجل تدشينها.

الحرب على إيران: الاختبار الأصعب

جاءت عملية "طوفان الأقصى"، في السابع من أكتوبر 2023، لتقلب ذلك المشهد رأسًا على عقب، وتعيد خلط أوراق الأطراف كافة، وتشعل فتيل معركة ما فتئت

[35] Sir William Luce, quoted in "Memorandum of Conversation", Washington, January 13, 1971, *Foreign Relations of the United States, 1969–1976*, vol. 24, *Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972; Jordan, September 1970*, doc. 93, 293. Retrieved from: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v24/d93

تتوسّع رقعتها إقليميًا مذّاك، وصولًا حتى تحوّلها إلى حرب على إيران. وإذ تفاوتت مواقف الدول الخليجية في تلك المعركة، ما بين متواطئ علنًا مع حرب الإبادة – كما هو حال الإمارات -، ورافض في العلن للسلوك الإسرائيلي/ دافعٍ ضمنًا للتخلّص من حركة "حماس" و"حزب الله" وبقية قوى المقاومة الإسلامية – الأمر الذي ينطبق على السعودية -، وضاغط في اتّجاه وقف الحرب من دون القدرة على تفعيل أيّة أوراق قوة لوقفها – وهو ما يصحّ في حالة قطر -، وواقفٍ صُفر اليدَين لا يملك فعلًا ولا قولًا – مثلما هو حال الكويت وعُمان -، فهي لم تستطع، مع بلوغ موس العدوان ذقن إيران، أن تستمرّ في النجاة بنفسها من هذا الحريق الإقليمي.

على الرغم من حرص دول "مجلس التعاون" على التأكيد أنها ليست "طرفًا في هذه الحرب، ولا نريد هذه الحرب، ولا نريد أن تستمرّ هذه الحرب"[36] – على حدّ تعبير الأمين العام للمجلس جاسم البديوي -، فمن غير المعقول الافتراض أن كلّ تلك القواعد التي نشرتها الولايات المتحدة – الخصم الأوّل لإيران، والذي لم يوفّر سياسة احتواء ومعاقبة تجاه الأخيرة إلّا واتّبعها - في الخليج، والتي تشمل "طيفًا كاملًا من العمليات" والخدمات اللوجستية – بما يشمل التدريب والتخزين المسبق والإصلاح والإمداد بالوقود والمسح الجوي والإنذار المبكر والدعم القتالي والإنقاذ والإخلاء الطبي[37] -، لن تُستخدم في حملة عسكرية شاملة في المنطقة كالتي شُنّت على طهران. والواقع أن الدلائل على الإفادة من القواعد الأميركية في الخليج في حرب شباط وما أعقبها من جولات متفرّقة ليست قليلة، ومن بينها ما كشفه تحقيق لشبكة "سي إن إن" نُشر في 1

[36] عمر الجريسي، "الخليج وسط حرب لا يريدها"، بودكاست سقراط، مع جاسم البديوي، ثمانية، الحلقة 197، 22 مايو/أيار 2026. تمّ الاسترجاع من: https://youtu.be/YowLeR_piTw?si=wowtTXkC-02n1e4q

[37] طلعت أحمد مسلم، القواعد العسكرية الأجنبية في الوطن العربي، ط. 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، 47.

أيار/ مايو 2026، من أضرار غير مسبوقة لحقت بالمنشآت والأصول العسكرية الأميركية المنتشرة في ثماني دول في المنطقة[38].

وبحسب التحقيق الذي أعدّته تمارا قبلاوي، فمن بين المنشآت التي تضرّرت بشدّة وأصبحت شبه خالية، معسكر "بورينغ" القائم في صحراء الكويت، والذي مثّل منذ إنشائه قاعدة جوية دائمة للأميركيين، و"كان محورًا لطائرات الأباتشي وبلاك هوك وتشينوك الهليكوبتر التي تقدّم الدعم للعمليات"[39]. كما أن قاعدة "العديد" في قطر، التي تمثّل "مركز العمليات القتالية الجوية الرئيس في المنطقة" وعملت "كمحور للخدمة اللوجستية والقيادة لعمليات الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق"[40]، تعرّضت لأضرار جسيمة، وأصيبت فيها غرفة القيادة والسيطرة التابعة للقوة الجوية الأميركية. يضاف إلى ما تَقدّم، تدمير وإصابة عدد من طائرات "E-3 Sentry AWACS))" في "قاعدة الأمير سلطان الجوية" في السعودية، واستهداف الرادات ومعدّات الاتصالات والقباب التي تحمي هوائيات الرادار/ الاتصالات (radomes) في أماكن متعدّدة من بينها الكويت وقطر والسعودية والإمارات والبحرين؛ وهذا ما وثّقه أيضًا تحليل صحيفة "واشنطن بوست" لصور الأقمار الصناعية[41].

كلّ تلك الخسائر الجسيمة أحدثت صدمة لدى شعوب دول الخليج، وولّدت تساؤلات كبرى حول الفائدة من وجود القواعد الأميركية في المنطقة، طالما أنها عاجزة عن

---

[38] Tamara Qiblawi, "Iranian Strikes Damage 16 U.S. Military Sites in Middle East", *CNN*, May 1, 2026, CNN Transcripts.

[39] طلعت أحمد مسلم، ص 16.

[40] طلعت أحمد مسلّم، ص 21، 22.

[41] The Washington Post, "Iran has hit far more U.S. military assets than reported, satellite images show", 6 May 2026.

تحصين هذه الدول المنضوية تحت مظلّة واشنطن منذ عقود. وعلى الرغم من أن المسؤولين الخليجيين يدافعون بأن بلدانهم "أبلت بلاء حسنًا في الدفاع عن نفسها (...) الآن في ثقة أيضاً لدى دول الخليج إنو تستطيع الردع أو الرد على إيران" – وفق ما ذهب إليه رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم - [42]، فإن هذه الأطاريح، المترافقة دائمًا مع الحديث عن أن طهران لم تستهدف المصالح الأميركية وإنما أصولًا مدنية تستفيد منها الشعوب الخليجية، لم تحجب حقيقة هشاشة الاعتماد على الحماية الأجنبية، فضلاً عن رخاوة النموذج الاقتصادي الذي بات يقوم على تنويع مصادر الريع (حتى لا تكون محصورة في تصدير عائدات النفط والغاز)، بدلًا من العمل على "إنهاء الحالة الريعية وقلّة الإنتاجية، وإيجاد قاعدة صناعية صلبة"[43].

إزاء ما تَقدّم، بدت الدول الخليجية منقسمةً ما بين وجهتَي نظر: "واحدة تقول إنو لازم إحنا نساهم في العمل العسكري ضدّ إيران، وهذا في إله مبرراته ولكن في إله سلبياته"، وأخرى تقوم على أنه "إحنا في عندنا مشكلة مع إيران لازم نبحثها، بس ما نشارك في الحرب" [44]. على أن وجهة النظر الأخيرة، التي تبنّتها بوضوح كلّ من قطر وعُمان، لم تأخذ طريقها إلى التبلور إلّا بعدما أظهرت إيران جدّيتها في تنفيذ تهديدها - الذي أطلقته عقب حرب الـ12 يومًا – بتحويل أيّ عدوان جديد عليها إلى حرب إقليمية لن تستثني أيًّا من مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. ذلك بأنه مع بداية ظهور إرهاصات حرب شباط، واندلاع موجة الاحتجاجات الأحدث في إيران،

---

[42] علي الظفيري، "المقابلة | الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس الوزراء القطري الأسبق"، مقابلة تلفزيونية مع حمد بن جاسم آل ثاني، الجزيرة، 2026، تمّ الاسترجاع من: https://youtu.be/U6CQEx2tobY?si=OEJRFVWE36-nYH39

[43] بدر الإبراهيم، «الإصلاح الاقتصادي البديل في الخليج»، العربي الجديد، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2016، تمّ الاسترجاع من: https://www.alaraby.co.uk/الإصلاح-الاقتصادي-البديل-في-الخليج

[44] علي الظفيري، "المقابلة | الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني".

التي لم يوفّر الأميركيون والإسرائيليون وسيلة للاستثمار فيها، بدا أن ثمّة مزاجًا خليجيًا عامًّا – لم تشذّ منه إلّا عُمان التي بذلت بحقّ جهودًا كبيرة لمنع نشوب الحرب -، مائلًا إلى التسليم بأن النظام الإيراني بات في طور السقوط، وأنه لن يصمد أمام الهجمة الأميركية – الإسرائيلية الأحدث إلّا أيّامًا معدودات. وعلى الرغم من أن قادة الخليج دأبوا على التأكيد علنًا أنهم يعارضون العمل العسكري ضدّ إيران، وأنهم لن يسمحوا باستخدام أراضي بلدانهم وأجوائها لمهاجمة الأخيرة، فإنهم مالوا – بأغلبهم – إلى المراهنة – وإن من غير قناعة تامّة – على وعود إدارة دونالد ترامب لهم بأن "السيناريو الفنزويلي" قابلٌ للتحقّق على الساحة الإيرانية، وأنهم سيريحون رؤوسهم أخيرًا من "نظام آيات الله".

دلّت على تلك المراهنة مؤشّرات متعدّدة، من بينها، إلى جانب القبول بإفادة الولايات المتحدة من قواعدها في الخليج في مهاجمة إيران، طبيعةُ المحادثات الإقليمية التي سبقت الحرب أو رافقتها، والتي أظهر بعضها، بحسب ما كشفه وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، أن قادة الدول الخليجية دأبوا على الاستخفاف بالتهديدات الإيرانية، وإظهار تعويلهم على أن أحدًا في العالم – بما في ذلك روسيا والصين - لن يرتضي تهديد مصالحهم، نظرًا إلى ما تحوزه بلدانهم من أهمية استراتيجية [45]. تُضاف إلى ما تَقدّم، الحملة الإعلامية التي أطلقتها المنصّات ووسائل الإعلام الخليجية الكبرى، والتي بيّنت، خصوصًا عشية العدوان وفي مراحله الأولى، أن ثمّة اعتقادًا

[45] Eishan ايشان, "حصرياً: لقاء عباس عراقجي في برنامج «ماجرای جنگ 2» مع جواد موكوي (مدبلج للعربية)" .YouTube video, n.d., . تمّ الاسترجاع من: https://youtu.be/_F4camDDGe0?si=md3GWanDSWC_Jqct

بأن إيران ستكون فعلًا "فنزويلا الجديدة"؛ وهو ما لا تُستثنى منه قناة "الجزيرة" التي تفيد المعطيات بأن التيّار ذا الهوى الأميركي - الذي بات غالبًا عليها – مال بها نحو التعاطي مع الحدث الإيراني وفق الوجهة القائلة إن "إمبراطورية طهران" باتت على وشك السقوط.

وعلى الرغم من ثبوت عقم تلك الرهانات، فإن دول الخليج ظلّت منقسمة ومربَكة استراتيجيًا في التعامل مع الحرب على إيران، وهو ما يعود في جزء منه إلى أن الولايات المتحدة نفسها، بقيادة ترامب، لا تجد طريقًا إلى "أيّة صيغة تَوازن للمصالح" من النوع الذي يمكن "أن يعدّه الناس العاديون انتصارًا"، وفق ما يذهب إليه المفاوض الأميركي السابق، آرون ديفيد ميلر[46]. مع ذلك، يبدو فعلًا أن ثمّة بوادر تحوّل في سياسات بعض دول المنطقة، يمكن أن تؤسّس لمشهد جديد إذا ما استطاعت الصمود في وجه معاكسات واشنطن ومحاولاتها منع تكرُّس مفاعيل فشلها في إسقاط نظام طهران. في هذا الإطار، يبدو لافتًا للنظر أن عُمان بدأت تميل إلى الخروج من "دورها التقليدي كوسيط محايد ومتكتّم"، وأنها "لم تعُد تتردّد في مخالفة الولايات المتحدة، حتى وإن استجلب ذلك غضب دونالد ترامب"، لا بل إنها تَظهر "متقدّمة على غيرها للمساهمة في إعادة رسم معادلات الأمن في الخليج العربي – الفارسي"[47]، وفق ما يُظهره انخراطها في مفاوضات منفردة مع الجانب الإيراني من أجل تحديد قواعد الملاحة في مضيق هرمز، كان هدّدها ترامب بـ"السحق" في حال

---

[46] Felix Light, "Donald Trump Trapped between Escalation and an Iran Deal on Tehran's Terms", *Financial Times*, August 5, 2026.

[47] سيلفان ميركاديبه، "سلطنة عُمان تتحرر بحذر من النفوذ الأميركي"، أوريان *21*، 9 تموز/يوليو 2026. تمّ الاسترجاع من: https://tinyurl.com/ck7d4hzu

قرّرت المضيّ فيها (ولعلّ تلك واحدة من أبرز المفارقات التي أفرزتها الحرب، والتي ما فتئت تثير دهشة المراقبين والمحلّلين الغربيين واستهجانهم من تمكّن "دولة خليجية صغيرة من التأثير في مفاوضات تتعلّق بملفات بالغة الحساسية"، في وقت تعجز فيه دولة إمبراطورية كالولايات المتحدة عن إحداث تأثير مماثل).

صحيحٌ أن السلطنة حاولت، في أثناء اختبارها حدود نهجها الدبلوماسي الجديد، عدم المضيّ بعيدًا في معاندة الولايات المتحدة، وتساوقت معها – مؤقتًا – في السعي لفرض ترتيبات أمنية في مضيق هرمز من خارج إرادة إيران وارتضائها، إلّا أن مسقط أدركت، مبكرًا، أن "نظامًا إقليميًا يقوم على هيمنة عسكرية أميركية – إسرائيلية لا يمكن أن يكون نظامًا مستقرًا" – وفق ما يذهب إليه الأستاذ في كلية دراسات الأمن التابعة لـ"كينغز كوليدج لندن" أندرياس كريغ -، وهي بدأت مذّاك تتصرّف تدريجًا على هذا الأساس، مستفيدةً حتى من ثبات طهران وقدرتها على ليّ ذراع واشنطن في "هرمز". في الاتّجاه نفسه، إنّما في حدود أضيق مرتبطة بذاكرة الأزمة الخليجية الأحدث، وما رافقها من "شبح غزو سعودي" لم يبعده إلّا التدخل الأميركي، تتحرّك أيضًا قطر، التي بدأ يبرز فيها رأي قائل بأن القواعد الأجنبية في المنطقة، وإن مثّلت ضرورة ردعية بالنسبة إلى بعض الأطراف، يجب أن تؤطَّر بنظام معيّن، وهو ما يتطلّب، أوّلًا، اتفاقًا خليجيًا بينيًا، يمنعه انعدام الثقة في ما بين هذه الدول، بحسب ما يذهب إليه حمد بن جاسم.

وفي حين تبدو الكويت، من جهتها، أسيرة دَين ترفض الولايات المتحدة تحريرها منه، تَظهر الإمارات، التي نالها النصيب الأكبر من الهجمات الإيرانية في المرحلة الأولى

من الحرب، وتبنّت في مواجهة ذلك موقفًا بالغ التشدّد حيال إيران، متردّدةً في ما يجب فعله في لحظة تاريخية بات فيها "نموذجها" برمّته عُرضة للانهيار. صحيحٌ أن أبو ظبي بدأت اتّخاذ خطوات "تراجعية" إزاء طهران، معيدًة تنشيط القنوات الدبلوماسية والاقتصادية مع الأخيرة، وساعيةً – من خلال مزيج من ما يسمّيه مسؤولوها "الحكمة والواقعية السياسية" – لحماية مكانتها كمركز إقليمي بارز للسياحة والتجارة والمالية، إلّا أن هذه المرونة تظلّ مؤقتّة وغير مبنيّة على تحوّل استراتيجي، وهذا ما عبّر عنه قول مسؤول تنفيذي إماراتي لصحيفة "فايننشال تايمز": "كانت هذه الحرب بمثابة اختبار واقعي للجميع، كانت الصرامة هي المرحلة الأولى من الحرب، ثمّ أظهرنا البراغماتية، نحن لا نتمسّك بقرارات صلبة، بل نقوم بالتدقيق والتعديل"[48]. على أن أيّ تعديل لن يكون مجديًا على المدى الطويل من دون إعادة النظر في سياسة "التطبيع الدافئ" مع إسرائيل، واستجلابها إلى محيط دول هي على عداء جذري معها (كإيران)، فضلًا عن الدخول في معارك وترتيبات أمنية – كما في السودان والقرن الأفريقي – لم تفعل أكثر من فتح الأبواب أمام تل أبيب لتجذير نفوذها، وإضعاف مراكز القوى المعادية لها.

أمّا السعودية، التي لا يمكن أيَّ نظام أمني إقليمي جديد أن يقوم من دونها، فلا تبدو خياراتها محسومة إلى الآن. هي، على ما بات يمكن الاستنتاج من مجموع المعطيات والمعلومات، لم تفقد، حتى بعد وقف العمليات العسكرية الأميركية والإسرائيلية ضدّ إيران بصورتها الواسعة، رهانها على "انتصار" أميركي يعيد ترتيب الوضع

[48] The Financial Times, "The UAE's Bold Gambit on Iran ,"*Financial Times*, 28 July 2026. https://www.ft.com/content/6d2d0b89-0d26-4e49-8e52-a53bdc178974?syn-25a6b1a6=1

الجيوسياسي في المنطقة على نحو كفيل بتثبيت "نتائج ما بعد السابع من أكتوبر 2023 والتي أدّت لإضعاف إيران"[49]. لكنها، مع إصرار إيران وحلفائها على تكريس حصيلة حرب شباط، التي كرّست بطريقة أو بأخرى تلك النتائج، استشعرت خطورة الاستمرار في التعويل على "انتصار" متعذّر، خصوصًا مع إعادة فتح الملفّ اليمني الذي كانت ظنّت أنها تمكّنت من تسكينه إلى أجل غير معلوم. وفي ضوء هذا التحوّل الذي لا يفتأ يتوالى فصولًا، يبدو أن المملكة ارتأت استباق مرحلة ما بعد الحرب، التي تذهب نُخبها إلى الإقرار بأن الخليج سيكون فيها "وحيداً"[50]، بسلسلة خطوات "دفاعية" تأمل أن تحصّن من خلالها موقعها وتحسّن أوراقها وتجبر إيران على تغيير ما تسمّيه "سلوكها العدواني".

في هذا السياق فحسب، يُفهم الإعلان، أخيرًا، عن توقيع "اتفاقية مكّة للدفاع المشترك" بين السعودية وتركيا وباكستان، التي تتطلّع منها المملكة إلى غرضَين رئيسَين: تخويف إيران بدولتَين إسلاميتَين كبريَين وردعها عن "التفكير في الزحف على منطقة الخليج"[51]، وإيصال رسالة إلى الولايات المتحدة بأن لدى الرياض خيارات أخرى بديلة إذا ما قرّرت واشنطن التهاون في الحفاظ على مصالح حلفائها. صحيحٌ أن موافقة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في تموز الماضي، على مشروع الاتفاقية النووية مع السعودية ساهمت في طمأنة الأخيرة إلى "استعداد واشنطن لتفعيل مفهوم

---

[49] عبد الرحمن الراشد، "هل تفرح طهران... ونتنياهو بالمرصاد؟"، الشرق الأوسط، 19 حزيران/يونيو 2026. تمّ الاسترجاع من: https://aawsat.com/الرأي/5285874-هل-تفرح-طهران-ونتنياهو-بالمرصاد؟utm_source=chatgpt.com

[50] عبد الرحمن الراشد، "في ذكرى اجتياح الكويت... مخاطر الغزو قائمة"، الشرق الأوسط، 4 آب/أغسطس 2026. تمّ الاسترجاع من: https://aawsat.com/الرأي/5303125-في-ذكرى-اجتياح-الكويت-مخاطر-الغزو-قائمة؟utm_source=chatgpt.com

[51] عبد الرحمن الراشد، "الحلف ضد طهران على ثلاث جبهات"، الشرق الأوسط، 8 أغسطس/آب 2026. تمّ الاسترجاع من: https://tinyurl.com/3797s4cu

الدفاع عن مصالحها العليا، لا الانكفاء عنها"، إلّا أن المملكة تتوجّس من أن تكون الموافقة على هذا المشروع مجرّد ترضية عليها على خلفية التشكيك المتعاظم في الخليج في جدوى العلاقة بالولايات المتحدة، وأنها يمكن أن تفقد هذه "الجائزة" في وقت لاحق، خصوصًا أن ترامب عاد وربطها باشتراطات وإكراهات من مثل الانخراط في "اتفاقيات آبراهام". يضاف إلى ما تَقدّم، أن السعودية تستشعر، كما غيرها، استعجال إدارة ترامب إبرام اتفاق مع إيران، ولو اقتصر على الوضع في مضيق هرمز، ولم يتناول أيًّا من المسائل الخلافية التي شُنّت من أجلها الحرب؛ وهذا ما يمثّل سيناريو قاتمًا بالنسبة إلى المملكة، لا سيما أن موازين القوى الحالية تنبئ بأن واشنطن لن تجد في نهاية المطاف مناصًا من التسليم بقواعد سيطرة جديدة في "هرمز" والخليج عمومًا.

لكن، هل تفلح الخطوات المضادّة السعودية، ومن بينها أيضًا الإعلان عن "تحالف بحري" جديد لحماية الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب، في تسكين هواجس المملكة وإيصال مطالبها إلى طاولة التفاوض؟ الواقع أن هذه الخطوات، شأنها شأن أخرى بادرت إليها الرياض منذ قرّرت مفارقة سياسة التحفّظ الإقليمي عام 2015، لا تبدو محسوبة جيّدًا أو مخطَّطًا لها بعناية، بل تَظهر أقرب إلى لعب في "الوقت بدل الضائع" على أمل تعديل النتيجة بالحظّ أو بالمصادفات. ففي كلّ مرة تبدأ فيها السعودية حملة تحشيد إقليمية ودولية لمصلحتها، تتتالى بيانات التأييد والدعم وحتى المشاركة في اتفاقيات وتحالفات، لكن عندما تحين لحظة الفعل، يتبيّن أن الواقع أعقد

بكثير من البيانات، وأن أيًّا من الأطراف الداعمة ليس مستعدًّا للمخاطرة بعلائقه وتحالفاته ومصالحه من أجل القتال نيابةً عن المملكة.

في ما يتّصل بتركيا تحديدًا، فهذه ليست المرّة الأولى التي تحاول فيها دول الخليج الاستنجاد بها في مواجهة تحدٍّ إقليمي؛ فعقب غزو الكويت، ومع فشل "إعلان دمشق" – لأسباب متعدّدة على رأسها تباين وجهات النظر في المجال الأمني الذي بدت السعودية الأكثر تحفّظًا حياله -، تمّ اللجوء إلى تركيا بوصفها قوة إقليمية يمكنها موازنة الثقلَين الإيراني والعراقي. وبموجب بنود هذه "الشراكة الاستراتيجية" التي أعلن مبادئها رئيس الوزراء التركي السابق، سليمان ديميريل، في كانون الثاني/ 1993، منحت دول الخليج، وخصوصًا السعودية والكويت والإمارات، الأتراك، مزايا تفضيلية في مجال مبيعات النفط، وضخّت جزءًا لا يُستهان به من أموالها في اقتصادهم، كما ساهمت في مشاريع تحديث بنية الجيش ودعم الصناعات العسكرية التي كانت بدأت تصعد لديهم. لكن هل أدّت تلك المقايضة إلى إحداث تحوّل استراتيجي في معادلات الأمن في المنطقة، أو إلى ما سمّاه الرئيس التركي الأسبق، تورغوت أوزال، "جلب السلام إلى المنطقة"؟ حتمًا لا؛ ذلك بأن الطرفَين لم يكونا يبحثان – وهو ما يتكرّر اليوم – عن ترتيب دائم يفتح الباب أمام إشراك جميع دول المنطقة في مهمّة توفير أمنها، بقدر ما كان يتطلّعان إلى مكاسب موضعية ومؤقتة: الردع من جانب دول الخليج، والمزايا السياسية والاقتصادية من جانب تركيا.

ولا يبدو الأمر مختلفًا، وإن مع الفارق الكبير بين الأطراف، لدى النظر إلى محاولة "مجلس التعاون" توسيع صفوفه عام 2011، بدعوة كلّ من الأردن والمغرب

للانضمام إليه. إذ بعدما استشعرت الدول المهيمنة على المجلس، مجدّدًا، حالة من الانكشاف الاستراتيجي، وسَكَنها الارتياب إزاء كيفية تعامل الولايات المتحدة مع متغيّر "الربيع العربي"، وتعاظَم توجسّها الأمني من إيران في ظلّ ما تقول إنها "سياسة تدخّلية" اتّبعتها الأخيرة ضدّها، لجأت إلى "وصفة" تمتين علائقها بالملَكيات الأخرى في المنطقة، محاوِلةً تكوين ما سمّاه البعض "ناديًا للملوك". وفي هذا الإطار، يقول دافيد روبرتس، نائب مدير "معهد الخدمات الملكية المتحدة" في الدوحة: "هم يحاولون دعم الملكية في المنطقة. لا أحد يريد أن يشهد انهيار أول قطعة دومينو"، في حين يشير شادي حامد، مدير "مركز بروكينجز الدوحة"، إلى "أنـهم يقودون القوى المضادّة للثورة، ومن المنطقي لهم الانضمام إلى بقية أنظمة الحكم الفردية"[52].

خاتمة

بحسب المعلومات، طُرحت، في خلال الاتصالات الإقليمية التي أعقبت توقيع "مذكرة التفاهم" بين الولايات المتحدة وإيران، فكرة عقد حوار بين دول الخليج وإيران والعراق، يتناول الهواجس الأمنية المتبادلة وكيفية معالجتها، وصولًا إلى إرساء ترتيب أمني شامل جديد في الإقليم. لكن إلى الآن، تبدو الدول الخليجية غير مستعدّة مجتمعةً لحوار مع هذا النوع، بل يَظهر أن كلًّا منها تغرّد منفردةً في محاولتها النجاة بنفسها، وإن تقاطعت عند بعض المحطّات والمفارق، وبدت، ظاهريًا، وكأنها تسعى لـ"تقليص خلافاتها" بنتيجة من "تعاظم التهديد الإيراني عليها"، وما تعدّه تحدّيًا أمنيًا ووجوديًا قد يكون "أعظم من كلّ ما مرّ بها من قَبل".

---

[52] BBC عربي، "دول الخليج تؤيد انضمام الأردن والمغرب إلى مجلس التعاون"، 10 أيار/مايو 2011. تمّ الاسترجاع من: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/05/110510_gulf_morocco_jordan?utm_source=chatgpt.com

إزاء ذلك التحدّي، تتعالى الأصوات المطالِبة بـ"الانتقال إلى مرحلة جديدة من التصالح والتعاون"، وعدم انتظار "الحلّ السحري" من الولايات المتحدة، التي قد تكون هذه آخر حروبها في المنطقة، ولربّما تغادرها مِن بَعدها تاركةً إيران "مصدر تهديد جيوسياسي". لا بل عاد البعض إلى الحديث عن إمكانية إنشاء "ناتو خليجي"، خصوصًا أن "أمريكا اهتماماتها قد تتغيّر، وإنت لازم تكون جاهز (...) تكون إنت قادر تشيل حملك بنفسك"[53]. هل هذا ممكن فعًلا؟ يرى بعض المسؤولين الخليجيين السابقين أن أيّ تكتّل جديد يجب أن يبنى "على أساس سليم"، عنوانه "التساوي في القرارات ووجهات النظر" بين "الصغير والكبير"، ووجود مرجعية تُحترم من الجميع"، بما يضمن عدم عودة الأطراف إلى ضرب بعضهم بعضًا "بعد كم سنة". كما يعتقد هؤلاء أن نواة أيّ تكتّل من النوع المذكور يمكن أن تتكوّن من ثلاث أو أربع دول، ومن ثمّ "ينضمّ إليها الباقون"، ذاهبين أيضًا إلى ضرورة إعادة تنظيم الوجود الأميركي في الخليج بما يجعله أكثر اتّساقًا مع مصالح دول المنطقة.

لكن إلى أيّ مدى تبدو الدول الرئيسة في "مجلس التعاون"، وعلى رأسها السعودية، مستعدّة لصيغة من هذا النوع؟ هل تَقبل المملكة مثلًا أن تكون على قدم المساواة في كلّ شيء مع قطر؟ أو أن تمنح عُمان أو الكويت موقعًا مناظرًا لموقعها؟ وهل تنكفئ الإمارات، على سبيل الذكر أيضًا، عن سياساتها التنافسية والانتقامية من السعودية بعدما فعلته بها الأخيرة في اليمن وساحات أخرى؟ ثمّ هل تتخلّى كلّ دولة من دول المجلس عن حساسياتها تجاه الأخرى؟ إلى الآن، لا يبدو أن ذلك هو الحال، على الأقلّ

[53] علي الظفيري، "المقابلة | الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني"، مصدر سابق.

من جانب الرياض، في حين أن النظام الأمني، الذي يظّل هو لبّ المشكلة على الرغم من محاولات تمويه هذه الحقيقة، ما يزال يمثّل محور خلاف كبير لا يُعلم ما الذي سيفضي إليه. إذ حتى الساعة، يواصل البعض في الخليج الترويج لخيار "التعاون مع إسرائيل" في مواجهة "سياسات إيران العدوانية"، ذاهبين إلى أنه لا مانع، والحال هذه، من "التحالف ولو مع الشيطان"، فيما يبدو أنه ليست ثمّة رؤية واضحة مشتركة في شأن مستقبل الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة، والصورة التي سترسو عليها في نهاية الحرب، وإن بدأ يسود رأي بأن "أمن الخليج لا يمكن أن يقوم على افتراضات أو ضمانات خارجية وحدها".

وحتى لو أرادت دول "مجلس التعاون" الاعتماد على نفسها، وتطوير قواعد التصنيع العسكري لديها بما يتيح لها بناء قوّة ذاتية تُغنيها عن الحماية الخارجية، فهل هي تملك حاليًا متطلّبات الوصول إلى هذا المستوى من الاكتفاء، لا سيما في ظلّ افتقارها إلى هياكل صناعية محلّية واستمرار اعتمادها على الريع النفطي وغير النفطي؟ ثمّ هل هي جاهزة للمضيّ على نحو جادّ وحقيقي في "تعزيز التكامل الدفاعي" في ما بينها؟ وفي الأصل، هل الدول الخليجية قادرة على تحقيق الأمن منفردة في منطقة مضطربة من دون التصالح مع محيطها – وعلى رأسه إيران -، والحدّ من وتيرة التوتّر والصدام، والسعي نحو إرساء توازنات ممنطَقة وعمومية وجامعة بعقلانيتها من شأنها تحقيق الاستقرار المطلوب؟ واستطرادًا، هل هي مطمئنّة إلى أن الأوضاع الداخلية في كلّ منها سيطول، بعد الآن، استقرارها، في ظلّ اختلال معادلة "الأمن والرفاه مقابل الولاء"؟

كلّها أسئلة ما تزال معلَّقة، ومن غير المرجَّح أن تجد لها أجوبة في القريب، لكن ما يمكن تأكيده إلى الآن، في ظلّ موازين القوى الجديدة التي ولّدتها الحرب على إيران، وإذا ما انتهت هذه الحرب إلى تكريس تلك الموازين – التي ليست حتمًا في مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها –، أنّنا ذاهبون إلى إعادة تشكيل للخارطة السياسية والأمنية لمنطقة الخليج، على نحوٍ قد تجد فيه الدول الأصغر فرصة للتحرّر من الهيمنة السعودية، وتعبيد الطريق أمام ترتيبات جديدة لا تكون للخارج، وخاصة الأميركي، الكلمة العليا فيها.